الموصل في الخطاب السياسي التركي 1926–2003

منال الصالح *

ملخص

منذ بداية تأسيس تركيا الحديثة، وهي تتذرع بالميراث العثماني لغرض الهيمنة وتحقيق أطماعها في ولاية الموصل نظرا للقرب الجغرافي والثقافي والديني والعرقي بين الشعبين التركي والعراقي مستغلة الأجواء السياسية غير المستقرة في المنطقة لفرض سيطرتها على النفط، فعلى الرغم من موافقة عصبة الأمم على حسم قضية ولاية الموصل وإلحاقها بالعراق ضمن حدوده في عام 1926 إلا أن الزعماء الأتراك واصلوا مطالباتهم بالموصل. ظلت تركيا تتحين الفرص وحتى وقت قريب من اجل ذلك، ولعل موقفها من حرب الخليج الثانية عام 1990 ومحاولاتها خير دليل على ذلك فقد طالب سليمان ديميريل رئيس الجمهورية بترسيم الحدود بين تركيا والعراق تحت ذريعة منع أي محاولة لتشكيل دولة كردية في شمال العراق كذلك فعل رجب طيب أردوغان الذي بعث برسالة تاريخية وسياسية ليؤكد ذلك قائلا: "قام خصوم تركيا بإجبارها على التوقيع على معاهدة سيفر ثم على معاهدة لوزان"، معربًا عن أسفله: "التزام الأتراك بمعاهدة لوزان" ؛لذا بات واضحا أن الأتراك لم يتعاملوا بشفافية بعد قرن من ضم الموصل إلى العراق.

الكلمات الدالة: الموصل، معاهدة 1926، الحكومات التركية.

المقدمة

ظل العراق وطوال المدة من (1516–1918م) جزءا من الإمبراطورية العثمانية وبحكم ذلك ارتبط مع تركيا بعلاقات تاريخية واقتصادية بشكل عام وولاية الموصل بشكل خاص لتمتعها بخصائص فريدة لاسيما بعد اكتشاف النفط فيها منذ القرن التاسع عشر على اثر قيام علماء بريطانيين وألمان بالكشف عن تلك الثروة النفطية مما أدى إلى تكالب القوى العظمى عليها للحصول على ثروتها، فبدأت القوى الاستعمارية تولي اهتماما كبيرا بها ويأتي في مقدمة تلك القوى بريطانيا وألمانيا ثم فرنسا والاتحاد السوفيتي.

تمكنت القوات البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى (1914–1918) من فرض سيطرتها على ولاية بغداد في آذار عام 1917 بعد سيطرتها على ولاية البصرة، وتبع ذلك تقدم تلك القوات نحو ولاية الموصل وبعد مواجهات عنيفة تمكنت من الوصول على مشارف المدينة ومع انتهاء الحرب دخلت القوات البريطانية ولاية الموصل في 30 تشرين الثاني من العام نفسه فشكلت ولاية الموصل نقطة الخلاف بين بريطانيا وتركيا.

مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث حول الأطماع التركية في ولاية الموصل بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية اذ شهدت تلك الولاية تنافساً بين كل من تركيا وبريطانيا بوصفها الدولة المنتدبة على العراق، لذا سيتم تحليل مجريات الأحداث التاريخية حول العائدية التاريخية لولاية الموصل وتداول المسالة بين بريطانيا التي تعد الدولة المنتدبة على العراق وتركيا المطالبة باستعادتها.

أهداف البحث:

تحديد المشكلات التي تمخضت عن مباحثات الدولتين، والنتائج التي انعكست على طبيعة العلاقات التركية العراقية، وتحديد الأسباب الكامنة وراء ذلك الخلاف وكيفية التوصل للاتفاق بين الطرفين بتوقيع معاهدة 1926وإمكانية فهم الدوافع والعوامل التي تتحكم بالسياسة التركية تجاه دول الجوار من خلال تداول القضية ضمن إطار السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1926–2003 والعلاقات بين البلدين.

*قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل. استلام البحث 2018/6/21، وتاريخ قبوله 2019/5/22.

© 2019 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

منهجية البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي الزمني الذي يستند على الأحداث والتطورات الداخلية والخارجية لمشكلة ولاية الموصل والتي امتدت عدة عقود باستعراض أهم محطات مدة البحث وتحليلها وما تمخض عنها من معطيات في إطار المنهج التحليلي في محاولة لإبداء الرأي إزاء منهجها ومسارها.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يعد تعد مدخلا لتحليل طبيعة الأحداث التي تمخضت عن مشكلة الموصل، ودور كل من بريطانيا وتركيا فيها كما ان البحث سيفتح المجال أمام الباحثين لتناول المشكلة من جوانب أخرى، ويفتح أفاق جديدة من خلال تسليط الضوء على التحولات الإقليمية التي شهدها العراق وتركيا أما الهدف الأخر التعرف على طبيعة العلاقات التركية العراقية حسب الظروف والأحداث التي يشهدها العراق زمن موضوع البحث.

فرضية البحث:

تناول البحث فرضية فهم وتحليل دوافع الدور التركي منذ تأسيس الجمهورية التركية تجاه العراق بصورة عامة والموصل بصورة خاصة من خلال الحكومات المتعاقبة حتى تسلم حكومة حزب العدالة والتنمية السلطة.

حدود البحث:

تضمن البحث حدود زمنية بدأت ضمن الفترة 1923–2003 وله ما يبرره لان المشكلة بالرغم من حسمها بمعاهدة 1926 بين العراق وتركيا وبريطانيا إلا أنها ظلت قائمة في أذهان الساسة الأتراك بدلالة مطالبتهم بولاية الموصل كلما تلمس حكامها ضعف العراق والسلطة المركزية فيه مستغلين ظروفه السياسية كان أخرها عام 2003 والمتمثلة بدور رئيس الوزراء عبد الله غول.

دراسات سابقة:

اعتمدت الباحثة على عدد من المؤلفات التاريخية ذات الصلة بالموضوع يأتي قي مقدمتها فاضل حسين، مشكلة الموصل دراسة في دبلوماسية العراقية–الانكليزية التركية في الرأي العام وابراهيم الداقوقي، صورة الاتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت:2001). Nevinçoşar , SevtapDemirici , The Mosul Question and Turkish Repblic: Befer and after Frontier RodericH.Davison& Others, Turkish Diplomacy from &Treaty 1926 , The Turkish yearbook ,vol.xxxv.,p.2004 Mudros to Lausanne in: The Diplomats (1919-1939), New Jersey, London, 1953

اولا: الخلاف البريطاني – التركي على ولاية الموصل 1918–1926

أ- المواجهة البريطانية –التركية على ولاية الموصل 1918:-

تمكنت القوات البريطانية من احتلال ولاية الموصل بعد إجبار إحسان باشا قائد الفيلق السادس التركي آنذاك على الاستسلام مع عدد من قواته تأسيسا على ذلك وقّع البريطانيون هدنة "مودرس"في 30 تشرين الأول 1918. (Sluglett:1976,p.116)

فألقى مصطفى كمال الذي كان يشغل منصب القائد العام للجيش التركي باللائمة على إحسان باشا لانسحابه وارتكابه خطأ جسيما ليس بشأن ولاية الموصل فحسب بل لما تمخض عن انسحابه من عواقب عسكرية خطيرة متمثلة بامتداد النفوذ البريطاني على كامل الولاية"، وقد أمر كمال وزارة الدفاع بإعادة توجيه الجيش من اجل إنقاذ الولاية بالقول ":إنه يعلم جيدا ان غالبية سكان المنطقة ضد الإدارة البريطانية "، كما صرح كمال مع انطلاقة حرب التحرير 1919 بالقول:" تمر حدودنا الوطنية عبر أنطاكيا وتدور شرقا وتضم الموصل والسليمانية وكركوك هذه هي حدودنا الوطنية".(Sluglett:1976,p.116) (Aydin,2004,p.29)يتبين منذ الوهلة الأولى لتصريح مصطفى كمال في حرب التحرير بانه يسعى لرسم حدود بلاده في اشارة لضم ولاية الموصل لقناعته بانها تمثل حدود تركيا.

تاسيسا على ذلك وجه كمال القوات التركية بضرورة استعادة ولاية الموصل وبالفعل تقدمت تلك القوات نحو مدينة السليمانية إلاأنها واجهت مقاومة من الاثوريين المدعومين من بريطانيا، فاضطرت للتراجع ثم عاودت المحاولة مرة أخرى إلا أن تفوق السلاح الجوي البريطاني عالج ذلك التقدم فلم تفلح محاولتها، ومنذ بداية عام 1920 انشغلت القوات البريطانية بتحركات القوات التركيةعلى الحدود الشمالية للعراق التي اندلعت في كل مكان مما شكل تهديدا خطيرا على بريطانيا لفرض سيطرتها على الموصل، ومع ذلك فضلت عدم الانسحاب من العراق كونه أمرا مستحيلا وسيترك انعكاسات سلبية على مكانة بريطانيا ويشجع على الثورات ضدها.(çoşar , Demirici,2004,s.3)(Sluglett:1976,p.116)

ونظرا لإخفاق كمال في مواجهة بريطانيا عسكريا لجأ هذه المرة الى استعمال أسلوب مغاير، فوظف كمال الخلاف الذي نشب بين زعماء القبائل الكردية في المنفى والقادة المحليون في كردستان الذين وجدوا أن الفرصة سانحة أمامهم للمطالبة بالانفصال عن ولاية الموصل مما أدى إلى حدوث انتفاضة بقيادة الشيخ محمود سليمان البرزنجي، فضلا عن ذلك استغل عدداً من الحركات التي وجدت فى منح الكرد وضعا خاصا يتيح لهم حكما ذاتيا أمرا غير مقبولا لخلق وضع سياسي غير مستقر بالاعتماد على عدد من مؤيديه في محاولة للتأثير على وجود بريطانيا فى العراق ومحاولة لإجبارها على سحب قواتها من ولاية الموصل(Sluglett:1976,p.116) (Aydin,2004,p.10).

أمام إصرار كل من بريطانيا وتركيا للمطالبة بولاية الموصل، اقتضت الضرورة التوصل إلى مخرج لإنهاء تلك الأزمة، فتم عقد مؤتمر سان ريمو في 25 نيسان عام 1920، وطرحت الذرائع التي اتخذتها كل من بريطانيا وتركيا فمثلا بررت بريطانيا احتلالها للولاية من خلال الاعتماد على قرار مجلس الحلفاء الأعلى المتضمن وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ومن الطبيعي أن تكون ولاية الموصل جزءاً من العراق (الجاسر، 2002، ص220).

أما الجانب التركي فقد حاول الدفاع عن حقوقه بالولاية ممثلا بـ عصمت اينونو الرجل الثاني بحكومة أنقرة بنقل وجهة (النظر) التركية وإصرارها على التمسك بعائدية الولاية بالقول:" ان ضم الموصل إلى العراق غير ممكن لان العرب هم أقلية فيها، وانه ليس من الصحيح القول: "إنّ الأكراد لا يريدون العيش جنبا إلى جنب مع الأتراك، فالأكراد يتمتعون بنفس الحقوق وان احتلال بريطانيا لولاية الموصل بعد توقيع هدنة مودروس يعد انتهاكا صارخا "وأضاف:" إن غالبية السكان هم من الأتراك وحين أعلنت الهدنة والتي نصت على وقوف الجيوش المتحاربة في مواقعها كان الجيش التركي ما يزال في الموصل (Hale,2000,p.54) (Aydin,2004,p.10)(الجاسر، 2002، ص222)، فبدأت أنقرة تحاول بذل كل ما بوسعها على أعادة نفوذها في ولاية الموصل، وانطلاقا من تصريح اينونو اتخذت تركيا من هدنة مودروس ذريعة للمطالبة بولاية الموصل.

تمخض عن تلك المزاعم بين كلا الجانبين وجود سبب رئيسي لنزاع طويل بين حكومتي تركيا وبريطانيا فظلت الأخيرة مصرة على مطالبتها بالولاية مقابل إصرار المسؤولين الأتراك أيضا أمام ذلك كان لابد من التوصل إلى حل بشأنها، فوجد الأتراك إيجاد حليف للوقوف إلى جانبهم فطرح البعض منهم إمكانية الاستعانة بروسيا إلاأن ذلك الطرح لاقى رفضا تاما تحسبا من مخاطر دخول القوات الروسية إلى تركيا الذي قد يخلق مشكلة جديدة هي في غنى عنها مع وجود تلك القوات، وفي الوقت الذي كان المسؤولين الأتراك يسعون لإيجاد مخرجا للمشكلة كانت الجيوش البريطانية تواصل تقدُّمها فتمكنت من فرض سيطرتها على شمال العراق، مع هذا لم يتضح المستقبل السياسي لولاية الموصل(الصوفي، 2004، ص65).

نتيجة لذلك شغلت مشكلة ولاية الموصل حيزا واسعا ومهما في الدبلوماسية العراقية البريطانية – التركية آنذاك، لاسيما وان تركيا عدت من جانبها أنولاية الموصل جزء لا يتجزأ منها فاتخذت عدة ذرائع لإثبات ذلك منها الادعاء بوجود أقلية تركمانية يعتد بها في المنطقة فطالبت تركيا بتبعية تلك الأقلية لها أولا، والتخوف من احتمال قيام دولة كردية لوجود الأكراد فى شمال العراق لاسيما من توجهات البعض نحو الاستقلال والانفصال مما قد يؤثر على الأمن الداخلى لتركيا ثانيا. (Beck,1981,p.256)

ب/ مشكلة ولاية الموصل في مؤتمر لوزانالأول20 تشرين الثاني 1922:-

أسهمت مشكلة ولاية الموصل في تشكيل موضوع نقاش كبير أصبح جزءا رئيساً في كواليس القرارات التي تتعلق بحسمها من خلال الإشارة للمواقف الصادرة عن تركيا أو بريطانيا وقدرة كل طرف على الإتيان بالأسانيد والإثباتات التي يمكن من خلالها البت بالقضية.(خليل، 2017)(Tasar,2014,s.5)

ومن اجل إقناع البريطانيين بعائدية ولاية الموصل بذل الجانب التركي عدة محاولات تمثلت بعقد الاجتماعات للمفاوضة معهم وتولى اينونو تلك المسؤولية واتخذ على عاتقه القيام بها قبل طرح تلك القضية أمام عصبة الأمم في حين بذلت بريطانيا جهود لإيجاد حل لتلك المشكلة، ولإخفاق الطرفين في التوصل إلى اتفاق عقد مؤتمر لوزان الأول الذي افتتحت أعماله في 20 تشرين الثاني عام1922، فقدم الوفد البريطاني خلال انعقاد المؤتمر مذكرة تضم خلاصة الأسباب التي من اجلها لايمكن قبول مطالبات الوفد التركي بإعادة ولاية الموصل لتركيا(حسين، 1958، ص ص 39–40) (çoşar , Demirici,2004,s.6).

مع هذا ظلت تركيا مصرة على مطالبتها ومتمسكة برأيها بالاعتماد على عدة مزاعم الأول أن ولاية الموصل كانت لاتزال تحت سيطرة الجيش التركي وضمن الحدود السياسية لدولتهم أثناء توقيع هدنة مودرس فى 30 تشرين الأول عام 1918 (كما مر معنا)، وأن غالبية سكان ولاية الموصل من الأتراك ثانيا، إلا أن بريطانيا استطاعت تقديم إحصائيات مخالفة لذلك، (Keith,1926,p.38) واثبت بالقرائن أن ولاية الموصل عربية بناها العرب وحافظت على صفاتها العربية وفقا للمعلومات التي حصلت عليها من الرحالة

الذين أكدوا بأنها إحدى المدن العربية الكبرى التي بناها العرب وأنها على الرغم من الحكم التركي خلال القرون الماضية لم تفقد سجاياها العربية وكانت ولاية الموصل جزءًا من ولاية بغداد في عهد مدحت باشا عام 1869، ثم حكمتها العناصر المحلية وكانت القبائل فيها مستقلة تقريبا عن الحكومة وعن بعضها البعض، وبالتالي تمكنت من الحفاظ على هويتها وبقيت قوية ضد السلطة المركزية ويعود جعلها ولايةً منفصلة لأغراض إدارية وان خضوعها للدولة العثمانية لبضعة قرون، شأنها شأن الكثير من البلدان والمدن العربية والأوربية، الا ان هذا لا يعني أنها أصبحت تركية. (Tasar,2014,ss.5-7)

إلا أن الحكومة التركية كانت ترفض القبول بذلك والتخلي تماما عن ولاية الموصل وهذا ما أكده أتاتورك بالقول: إن الموصل مهمة بالنسبة لنا وللمدينة احتياطات نفطية تستحق التضحيات"، وأضاف: "إننا نريد ولاية الموصل على كلا جانبي نهر دجلة وسواء أكان هناك انتداب أم لا فإننا سوف لن نتخلى عن هذا الرأي حتى على رؤوس الحراب "، مما أدى بالتالي إلى تعليق محادثات مؤتمر لوزان الأول. (الصوفي، 2004، ص65) (Bugra,Daily Sabah, 2014)، وعلى ما يبدو من وراء تلك التصريحات النارية هو تصعيد الموقف بطريقة مبطنة للضغط على المجتمع الدولي لقبول الحدود السياسية الجديدة لتركيا الحديثة.

فوجدت بريطانيا أن مسالة الحدود بين العراق وتركيا لاسيما وأن الأخيرة تركت موضوع ترسيم حدود العراق معلقاً لتتمكن من ضم الولاية خلال السنوات الأولى من حياة الدولة الناشئة فكان الحل في استعراض القوة السبيل الوحيد للتعامل مع الوضع وكان هذا التطور بداية للسياسة العامة فاستمرت الاضطرابات على الحدود بين تركيا والعراق طوال عام1922(Keith,1926,p.40) Recep (EFE and others,2015,pp.4-5).

ج/ مشكلة ولاية الموصل في مؤتمر لوزان الثاني 23 كانون الأول 1922:-

بعد إخفاق محادثات مؤتمر لوزان الأول في إيجاد حل نهائي لمشكلة ولاية الموصل تم عقد مؤتمر لوزان الثاني في 23 كانون الأول عام 1922 وجرت خلاله المحادثات على مرحلتين، الأولى استمرت حتى 4 شباط 1923، والثانية من 23 نيسان حتى 24 تموز من العام نفسه، وقد ترأس الوفد التركي وزير خارجية تركيا اينونو وعضوية كل من حسن بك نائب طرابزون ورضا نور بك نائب سينوب، وتم البحث في المؤتمر عدة قضايا خاصة بميراث الدولة العثمانية(Davison & Others,1953,p.200) (Tasar,2014,ss.15-16).

كانت مشكلة ولاية الموصل من ضمن القضايا المطروحة في المؤتمر فذكر اينونو أثناء حضوره في الاجتماع قائلا:" أن ولاية الموصل لا يمكن أن تترك لدولة أخرى لأسباب عرقية وسياسية وتاريخية وجغرافية وعسكرية"، ومتمسكا بالذريعة ذاتها وبما صرح به سابقا بالقول:" إن غالبية السكان هم من الأتراك وحين تم الإعلان عن هدنة مودروس التي نصت أن تقف الجيوش المتحاربة في مواقعها كان الجيش العثماني مازال في ولاية الموصل"، مضيفا:" انه ومنذ فترة الإمبراطورية السلجوقية أي منذ القرن الحادي عشر كانت الهيمنة التركية مستمرة على الموصل وترتبط المنطقة اقتصاديا بموانئ البحر المتوسط والى ديار بكر وإذ ما تم بناء سكة حديدية لربط الموصل بالبحر المتوسط سيتم ربط سكان المنطقة بالأناضول أكثر بكثير من العراق "(عبد الرزاق، 2004، ص63). هنا حاول اينونو استغلال قضية ولاية الموصل كورقة ضغط على بريطانيا لتحقيق مصالح أخرى. ومن خلال تحليل الخطاب التركي حتى ذلك التاريخ نرى ان المسالة الاقتصادية مرادفة لتوظيف عاملين الاول الزعم بوجود غالبية تركية والثاني الحديث عن الحقوق التاريخية

لم يكتف اينونو بذلك فحسب بل أعرب عن رغبة بلاده في إيجاد الحل المناسب لتلك المشكلة قائلا:" بأنه يأمل حل مشكلة الموصل من خلال اتفاق خاص"، مذكرا:" بأنه ومنذ بدء الحوار اقترح على اللورد كيرزن عرض القضية على اللجنة الخاصة وانه ينتظر اجتماع هذه اللجنة ودعا اينونو إلى الاهتمام بمبررات الجانبين بشان المشكلة. (حسين، 1955، ص ص36-37)، مؤكدا في الوقت ذاته على: "أن حكومة المجلس الوطني الكبير لا تعترف بمبدأ الانتداب والاتفاقات التي عقدت بشأن الأراضي التركية"، محاولا إبطال ادعاء المندوب السامي البريطاني في مسألة السكان، موضحا بأنه وأثناء اجتماعه في البرلمان التركي الكبير تلمس عدم رغبة النواب الأكراد بالانفصال عن البلد الأم بالقول: " أن للأكراد رغبة بالعيش مع الأتراك وليس صحيحا من قال عكس ذلك "، وذهب اينونو في حديثة إلى ابعد من ذلك مؤكدا علىأن:" النواب الأتراك(من الأكراد) في البرلمان التركي يرفضون التنازل عن الموصل ومعلنين استعدادهم للقتال والاستشهاد من اجل هذه القضية لان بريطانيا خدعت الأكراد في الموصل بوعد الاستقلال وتعرضوا للحبس في الموصل " (عبد الرزاق، 2004، ص140).ويبدو أن الجانب التركي قد تلمس إصرار القوى العظمى في مواقفها تجاه الموصل فحاول العزف على وتر استقلال الأكراد بتأليبهم ضد بريطانيا وهذه اضافة جديدة للخطاب التركي.

بالفعل استغل اينونو عدم التزام بريطانيا بوعدها للأكراد والإشارة إلى ضرورة عدَ قضية الموصل قضية ارض وليس قضية نفط

ووعد بان تركيا ستقدم كل التسهيلات الممكنة لاستثمار هذه الآبار وبشكل قانوني بعد عودة الولاية للوطن الأم وصرح:" إنهم لن يحرموا العالم من نفط الموصل بعد عودتها "(EYİCİL,2015,ss.70-71). في إشارة واضحة لطمأنة دول الحلفاء بعدم احتكار النفط.

اشتددت المحادثات بين كيرزن واينونو وأصبحت أكثر حدة لاسيما عندما أراد الجانب البريطاني فرض شروط بلاده للحفاظ على مصالحها، وبين مطالبة اينونو الاعتراف بعائدية الموصل لتركيا واستقلالها، ومع طرح بريطانيا فكرة ترحيل مشكلة الموصل إلى عصبة الأمم وأثناء تفاقم المشكلة تفاجأ كيرزن باتخاذ تركيا أسلوباً مغايراً لتوقعاته فقد ذكر اينونو:"أن التخلي عن الموصل لإعطاء أهمية اكبر لقضايا أخرى مثل الامتيازات هي السياسة الصحيحة "(Aydin,2004,p.43) (Davison & Others,1953,p.200) (حسين، 1955، 40). عمد اينونو إلى تهدئة الموقف في إشارة الى عدم إعاقة المفاوضات.

لذا اتفق الطرفان على تأجيل الحديث عن مشكلة ولاية الموصل لمدة عام لضمان السلام وعدم إعاقة المفاوضات لحل الأزمة، وذكر اينونو:" انه من المناسب أن تخذ هذه القضية خارج برنامج المؤتمر لمناقشتها"، نتيجة لذلك ألقى نواب المعارضة باللوم على أتاتورك وطالبوا باستعمال القوة لاستعادة الولاية بالرغم من تأكيده على: "أن تأجيل قضية الموصل لسنة لا يعني انه سيتم التخلي عنها وان استعمال القوة لن يحل الأزمة لان تركيا ستواجه العالم والحرب لن تنتهي عند هذا الحد"، مما أسفر عن خلاف بين أتاتورك وأعضاء حكومته حول المشكلة وضرورة استعادة ولاية الموصل للحد الذي وجه فيه هؤلاء النواب التهمة لأتاتورك بالتنازل عن القضايا المهمة للتفرغ لبناء دولته الحديثة، في حين حذر أتاتورك من العواقب الخطيرة التي قد تتعرض لها البلاد (Time ,1924). ساعيا من وراء ذلك الى التسوية لغرض التوصل لاتفاق بين بريطانيا وتركيا بشكل مباشر يظهر تركيا كدولة متحضرة.

مع أن التوقيع على معاهدة لوزان في 24 تموز 1923 بين تركيا والحلفاء من اجل إيجاد الحلول للمشكلات التي تمخضت عن الحرب تم حسمها الا ان مشكلة الحدود ظلت بدون حل نهائي بين تركيا والعراق، إذ نصت المادة الثالثة من المعاهدة على تعيين خط الحدود بين تركيا والعراق بترتيب ودي بين تركيا وبريطانيا خلال تسعة أشهر وبهدف إنهاء ذلك النزاع اتخذ مجلس عصبة الأمم في 16 كانون الأول من العام نفسه قرارا يقضي بإبقاء ولاية الموصل ضمن العراق حتى يتم التوصل إلى اتفاق بين الجانبين (امين واخرون، د.ت، ص116) (Bugra,Daily Sabah, 2014).

على الرغم من حسم المشكلة في عصبة الأمم ولو بشكل مؤقت إلا أن المشكلة ظلت تلقي بظلالها على كل من بريطانيا وتركيا، مما استوجب حسمها وإيجاد حل نهائي، من اجل ذلك تم عقد مؤتمر "القسطنطينية" باستانبول من 9 أيار لغاية 5 حزيران 1924 ومنذ الجلسة الأولى جرت المباحثات بين الجانب البريطاني برئاسة برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق والجانب التركي برئاسة على فتحي بك اوكيار الذي حاول إعادة الحديث عن الذرائع التركية التي تؤكد عائديه ولاية الموصل(, çoşa Demirici,2004,p.119)(Hale ,2000,p.57). أن تكليف اوكيار بديلا عن اينونو يعني أن القضايا المهمة قد تم حسمها في المؤتمر السابق.

تأسيسا على ذلك اجتمع الطرفان بشكل رسمي في 19 حزيران 1924 وقد عبر اوكيار بخطاب ألقاه جدد فيه ادعاء تركيا بولاية الموصل مؤكدا على الذرائع التاريخية والعرقية والجغرافية والعسكرية والتي سبق وان طرحها اينونو في مؤتمر لوزان مشددا على ضرورة إجراء استفتاء (سيف الدين 2004، ص ص164-165) (çoşar,Demirici,2004,s.142) إلا أن بريطانيا استبعدت فكرة إجراء استفتاء نظراً لصعوبة توفير الظروف المناسبة لها مثل أعداد قوات أمنية قوية ضمن إدارة محايدة مؤقتة كما لا يمكن الاعتماد على قوات بريطانية أو عراقية أو حتى تركية والاهم من ذلك التزام بريطانيا بتنفيذ وعودها للشعب العراقي بعدم العودة للحكم التركي(çoşar, Demirici,2004,s.121) (Aydin,2004,p.57)، على ما يبدو ان طبيعة الخلاف في حقيقته بين الجانبين لم يكن على الحدود وإنما كان نزاعا على ولاية الموصل كلها بسبب ثروتها النفطية.

د / الموصل في أروقة عصبة الأمم أيلول عام 1924:-

دلت المفاوضات بين الجانبين (بريطانيا –تركيا) على وجود اختلاف كبير في وجهات (النظر)وعلى استحالة إيجاد الحل المناسب لمشكلة ولاية الموصل فقد وصلت المباحثات إلى طريق مسدود، ففي الوقت الذي كانت المواجهات الدبلوماسية على أشدها بين الجانبين في مؤتمر القسطنطينية كان هناك تطورات خطيرة تشهدها تخوم المنطقة المتنازع عليها وصلت إلى الصدام العسكري نتيجة رغبة كل جانب بالاستحواذ على اكبر مساحة ممكنة من الأراضي المتنازع عليها ولتحقيق السيطرة الفعلية على الأرض فكان التحرك العسكري التركي ضد بريطانيا في الموصل سببا في فشل الطرفين في التوصل إلى صيغة اتفاق بينهما في ظل تشبث الأتراك وإصرارهم على المطالبة بالولاية أمام تمسك البريطانيين بها فأصبحت المفاوضات الثنائية تدور في حلقة مفرغة(حسين، 1955، ص ص 50-52)(çandar,,Al-Monitor,Oct.2016).

على اثر ذلك اقترح كيرزن احالة المشكلة لعصبة الأمم لغرض دراستها وإعطاء النتيجة النهائية بعد مرور شهر من انقضاء المدة التي سبق وان تم تحديدها في معاهدة لوزان الأولى وهي(تسعة أشهر) فعمدت الحكومة البريطانية بخبرتها السياسية إلى إشراك العصبة مرة أخرى وبطلب (منفرد) لرفض الجانب التركي بوجود طرف ثالث لإنهاء الصراع على الولاية(Makko,2010,pp.4-6).

نتيجة لذلك طلبت بريطانيا في 6 آب 1924 من السكرتير العام لعصبة الأمم بوضع قضية الحدود العراقية – التركية على جدول أعمال اجتماع العصبة لتدارسها بينما قامت تركيا بمحاولات عسكرية لاختراق حدود الولاية إلا أنها جوبهت بإجراءات بريطانية مضادة، مما دفع الجانب التركي للموافقة على إحالة هذه المشكلة إلى عصبة الأمم(Time ,1924)(حسين، 1955، ص51)(EYİCİL,2015,s.70)، فشخص البعض موافقة تركيا على ذلك للظهور كدولة حديثة أمام الدول الغربية ترغب في حل الخلافات بالسبل العصرية كما أسهمت المصاعب والتحديات الداخلية التي واجهت حكومة أتاتورك مثل المشكلات المالية والاقتصادية وظهور معارضة داخلية للمشروع الإصلاحي التحديثي لأتاتورك فعد ذلك أفضل السبل لإنهاء الخلاف وحل المشكلة.

استغلت بريطانيا الظروف التي تمر بها تركيا وأرسلت في 11 آب 1924مذكرة إلى مجلس العصبة تضمنت معلومات عن خط الحدود بين تركيا والعراق وخريطة تتعلق بالسكان القاطنين هناك مرفقة معها مختلف الذرائع العنصرية والاقتصادية والتاريخية والجغرافية والعسكرية وأكدت أن المشكلة تخص الحدود وليس مستقبل الولاية، وردا على ذلك قامت الحكومة التركية بدورها بتقديم مذكرة تضمنت خريطة للحدود إلى مجلس العصبة في 5 أيلول وأكدت فيها خلاف ما ذهبت إليه بريطانيا من ناحية أن المشكلة موضوع البحث هي مصير ولاية(حسين، 1955، ص ص55–58).

لذا قرر مجلس العصبة في جلسته الثلاثين في جنيف، والتي عقدت في 30 أيلول 1924 تشكيل لجنة دولية خاصة شكلتها عصبة الامم تتولى مهمة تقصي الحقائق والمعلومات في المناطق المتنازع عليها التي من شأنها مساعدة ذلك المجلس لتحقيق تلك المهمة(Shields,2009,p.217)، ونظرا لتكرار حوادث الحدود بين تركيا والعراق قرر مجلس العصبة من خلال الاجتماع الطارئ الذي عقد في بروكسل خلال 28 تشرين الأول 1924 تعيين خط حدود يعد الحد الأقصى لكل طرف يسمح له باحتلاله وهو قريب من خط الحدود الإدارية لولاية الموصل الذي يفصل بين تركيا والعراق عرف بخط بروكسل(Shields,2009,p.217).

من ناحية أخرى باشرت اللجنة أعمالها ووصلت إلى ولاية الموصل في 27 كانون الثاني عام 1925 وقامت بزيارات عديدة لمركز الولاية والاقضية والنواحي التابعة لها وعلى نطاق واسع كما وأجرت اتصالات عديدة مع السكان من اجل التعرف على رغباتهم وآرائهم في مستقبل المنطقة وفي 19 آذار 1925 قررت اللجنة مغادرة العراق إلى جنيف، ورفعت في 16 تموز 1925 تقريرها للعصبة والذي تضمن بيان مصالح السكان في تلك الولاية والتي تقضي عدم تقسيم المناطق المتنازع عليها، وأضافت أن الذرائع الاقتصادية والجغرافية ورغبات سكانها تؤيد ضم الولاية إلى العراق بشرط بقائه تحت الانتداب البريطاني مدة 25 عاما مع مراعاة رغبات السكان الكرد من حيث تعيين بعضهم كموظفين في الإدارة والتعليم والقضاء واستعمال لغتهم القومية (Makko,2010,pp. 6-7) (The newyourk time ,24 nov.1990)، وأوضح اعضاء اللجنة أن الولاية عاشت أجواء هادئة تماماً اثناء تواجدها، وقيام بعض الشخصيات المثقفة من سكان العراق باستقبالهم، ولم يلاحظوا أية بادرة من التذمر وذكروا بعض الأمثلة عن تصرفات الأهالي مثل احتفائهم بهم أينما حلوا ولاقى قرار اللجنة ترحيبا من قبل الجماهير(امين واخرون، د.ت، ص116)(Bugra,Daily Sabah, 2014).

بينما لاقى ذلك التقرير رد فعل قوي، إذ اعترض المندوب التركي في جنيف وأبدى رفضه لذلك التقرير بشكل تام، وقدم في 19 أيلول 1925 طلبا عاجلا إلى محكمة العدل الدولية الدائمة في لاهاي بشأن مصير تقرير اللجنة بعد المصادقة عليه وتم الاستفسار عن قرار مجلس العصبة وهل هو مجرد عمل للوساطة أم توصية أم قرار قطعي افردّت المحكمة بأن القرار الذي سيتخذه مجلس العصبة سيكون قطعيا وملزما (احمد، حميدي، 2010، ص ص48–49).

وبهذا الصدد قرر مجلس عصبة الأمم في كانون الأول 1925بإبقاء ولاية الموصل ضمن حدود العراق، وإلزام بريطانيا بعقد معاهدة جديدة مع العراق تجعل مدة الانتداب على العراق 25 عاماً وبشكل رسمي، أما تركيا فقد اضطرت الى الدخول في مفاوضات مع كل من بريطانيا والعراق لعقد معاهدة ثلاثية، لإدراكها عدم مقدرتها على الدخول في مواجهة جديدة مع بريطانيا واللجوء إلى استخدام السلاح بسبب مشكلاتها الداخلية ومنها الحركة الكردية تحسبا من اندلاعها مرة أخرى فلم يكن بوسعها تحدي قرار العصبة(سيف الدين، 2009، ص157).

لذا أقدمت تركيا على فتح صفحة جديدة في علاقاتها مع بريطانيا، وبعد مباحثات بين الجانبين توصلا إلى صيغة معاهدة عرفت بمعاهدة أنقرة في 4 حزيران 1926، وتم التوقيع عليها من قبل بريطانيا والعراق وتركيا فاعترفت الأخيرة بموجب هذه المعاهدة بالتخلي

عن المطالبة بولاية الموصل والتنازل عن ادعاءاتها لتصبح بذلك جزءا من الأراضي العراقية مقابل منحها 10% من عائدات النفط المستخرج منها ولمدة (25) عاما وإقامة علاقات حسن الجوار بين العراق وتركيا، وتم الاعتراف باستقلال العراق وبعلاقاته الخاصة مع بريطانيا والتعاون معه لمكافحة أعمال السلب والنهب، وأصبحت الاتفاقية نافذة المفعول منذ 18 حزيران 1926(Aydin,2004,p.8)(Davison ,p.205 ,1953).

فأنهت معاهدة أنقرة الخلاف البريطاني – التركي حول ولاية الموصل الذي نشأ في أعقاب الاحتلال البريطاني للعراق من جهة وكذلك توتر العلاقات بينهما منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر، أثناء اكتشاف النفط في ولاية الموصل وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين العراق وبريطانيا من جهة وبين العراق وتركيا من جهة أخرى(çoşar , Demirici,2004,s.140).

أخيرا يمكن القول إن مشكلة ولاية الموصل كان لها دور مهم في توجيه السياسة الخارجية التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة وشغلت اهتمام صناع القرار السياسي التركي فقد أسهمت قضية الحدود بين البلدين بشكل أو بأخر في إثارة اهتمام تلك النخب السياسية.

ثانيا: الرؤية السياسية للنخب التركية لمشكلة الموصل من اتاتورك الى غول

أ/ الموصل من المنظور التركي:

حددت سمات خط الحدود بين العراق وتركيا خصائص العلاقة بين الدولتين فمن وجهة (نظر) عدد من الباحثين: "ان كردستان الجبلية بالنسبة لتركيا هي عبارة عن حاجز إقليمي في الشرق ولكي تقوم تركيا بالالتفاف على كردستان فإنها تحتاج إلى الموصل أو على الاقل الجزء الشمالي من المنطقة"، وبذلك تتجلى الأهمية الإقليمية السياسية لمنطقة ولاية الموصل بالنسبة الى تركيا، لذلك ظلت أنقرة تنظر إلى الموصل بأنها امتداد عثماني لها وتحاول دائما الحصول على مكاسب من العراق مستغلة تقلبات الأوضاع التي يعيشها العراق بين القوة والضعف منذ قيام دولة العراق وانفصاله عن السيطرة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وظهور "مشكلة ولاية الموصل" وتداعياتها بفعل الاحتلال البريطاني للعراق (عقراوي، 2008، ص83).

على الرغم من انتهاج تركيا نظاماً سياسياً جديداً وبرؤى مختلفة انطلاقا من المبدأ الذي رفعه أتاتورك القائل "سلام في الداخل سلام في الخارج" منذ تأسيس الدولة التركية الحديثة عام 1923 بزعامة مصطفى كمال وظهور متغيرات واضحة في مسار السياسة الخارجية التركية الا ان شعور الأتراك ظل متأصلاً على مدى أجيال بأنهم فقدوا الموصل بسبب ضغوط الدول الكبرى، وأنه كان بإمكانهم أن يكونوا قوة لو بقيت جزءا من الدولة التركية الحديثة مستندين على ذرائع مرتبطة بالتاريخ العثماني الذي انشق عليه أتاتورك والنظام السياسي الذي أقامه، (Yilmaz,2008,pp.8-9)وهنا تكمن المفارقة في الخطاب التركي تجاه الموصل في عهد اتاتورك القائم على نبذ الماضي العثماني من جهة وتوظيفه سياسيا من جهة اخربلذا اتسمت العلاقات بين العراق وتركيا بوصفها ودية وحذرة في الوقت نفسه.

ب/الموصل والنخب التركية السياسية:-

مما يثير الدهشة في تاريخ العلاقات العراقية- التركية هو عجز الحكومات التركية لنحو قرن من الزمن عن الإقرار بانفصال ولاية الموصل عن الدولة العثمانية فمع ان الأتراك تخلوا عن كامل إمبراطوريتهم لابل نبذوا كلما يمت لهذه الامبرطورية بصلة ليس في الميدان السياسي فحسب بل حتى في الميدان الثقافي والديني فان الموصل وخلافا لبقية الولايات العثمانية بقيت محورا لأطماع متواصلة لا تكاد تخفت يوما حتى ترتفع في أيام أخرى.

مع أن معاهدة أنقرة1926حسمت مشكلة ولاية الموصل بين العراق وتركيا نهائيا بصدور قرار عصبة الأمم بإلحاقها بالعراق الا أن صناع القرار السياسي في تركيا لم يهضموا ذلك القرار وظلوا تحت ذرائع عديدة يطالبون بها، فقد تعددت وتنوعت تلك الذرائع ما بين مشكلة الحدود وبين حماية تركمان العراق بمحافظة كركوك وبين توجهات أكراد العراق بقيام دولة كردية تهدد أمنهم، وفي حقيقة الأمر أن القيمة الاقتصادية والإستراتيجية (كما ذكرنا) كانت الدافع وراء تدخل الأتراك في شؤون العراق ولم تتبدل التوجهات السياسية التركية تجاه العراق بتبدل الحكومات التي تتوالى على حكم تركيا بسبب أطماعها في الموصل ولطالما صرح المسؤولون الأتراك بان العراق بمثابة الجسر الرابط بينها وبين الأقطار العربية والإسلامية (محمود، 2012، ص162).

لذلك وطد المسؤولون الأتراك علاقاتهم مع العراق منذ زيارة الملك فيصل الأول لأنقرة في 6 تموز عام 1930واجتماعه مع الرئيس مصطفى أتاتورك واتفقا على طي صفحة الماضي وإقامة علاقات مفتوحة كحل سياسي توفيقي، فأشار أتاتورك عند استقباله للملك فيصل بالقول:" ان جميع المقتضيات الجغرافية وضرورات المصالح المادية والمعنوية تحتم التعاون بين الأقطار العربية

والتركية "، على اثر ذلك بدا الشروع بعقد الاتفاقيات والمعاهدات التي نظمت طبيعة العلاقات بينهما فقد شملت تلك العلاقات حسن الجوار والنفط والتجارة والعمل على حفظ الأمن والنظام على حدود البلدين سعيا منه لتثبت ركائز الدولة الحديثة(Ai-Ghurairy,2017 ,p.203).

لذا شهدت العلاقات بين البلدين سواء السياسية أم الدبلوماسية منذ عام 1932 بعض التحسن وظلت تسير بشكل جيد ومتطور في العهد الملكي بفعل تأثير العامل الغربي وانضمام العراق إلى الأحلاف والمشاريع الغربية، فتمخض عن ذلك عقد ميثاق سعد أباد في 8 تموز عام 1937 وحلف بغداد في الرابع من شباط عام1955 (الداقوقي، 2001، ص352).

الا ان ذلك التوافق انتهى مع قيام ثورة 14 تموز 1958 وإسقاط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري فيه، فحدث تغير مفاجئ في التوجه السياسي التركي تجاه العراق وشهدت العلاقات بينهما توترا بسبب المواقف العدائية لحكومة عدنان مندريس1950–1960مع ان حكومته عدت الثورة شأناً داخلياً، الا ان قيام حركة الضباط الأحرار واندلاع حركة الشواف في مدينة الموصل كشفت نوايا الأتراك متمثلة بمندريس ومحاولتهم للمطالبة بإعادة الموصل لتركيا من خلال بحث الموقف مع السفير البريطاني في أنقرة قائلا:" إن الحكومة التركية شعرت بناءا على المعلومات المتيسرة لها بان "الثورة في العراق "قد أصبحت راسخة تماما في الشمال وقدمت طلبات الاستغاثة من الموصل للاستعانة بالأكراد والأقليات الأخرى، وفي مثل هذه الظروف تعتقد الحكومة التركية انه من الضروري ان تكون مستعدة وان تقوم بمباحثات عاجلة لدراسة ذلك الوضع مع بريطانيا والولايات المتحدة ".(الداقوقي، 2003، ص217)(الصوفي، 2004، ص19) على ما يبدو ان المتغيرات السياسية التي شهدها العراق في أعقاب سقوط النظام الملكي وقيام النظام الجمهوري كشفت السياسة العدائية التركية تجاه الثورة في العراق اذ ترجمت تلك السياسة بموقف حكومة مندريس وذلك من خلال إجراء اتصالاته مع حلفائه البريطانيين والأمريكيين.

بالفعل تحركت القوات العسكرية التركية باتجاه الموصل الا ان تلك الخطوة لاقت رفضا تاما في الداخل العراقي، فأبدى عبد الكريم قاسم رفضه لذلك التحرك وأعلن:" أن مصالح الغرب باقية باستمرار تصدير النفط" في إشارة لإمكانية تعاون الحكومة العراقية مع الجهات الغربية لاسيما في مسألة النفط، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل حتى الدول المؤيدة لحكومة مندريس، فحذرت كل من بريطانيا والولايات المتحدة من مغبة تلك الخطوة مما اضطرته الى التراجع وسحب قواته(بابلا، 2016، ص646)(الصوفي، 2004، ص ص 65–66).

مع هذا ظلت تركيا تسعى على الدوام الى استثمار ظروف العراق لصالحها من اجل تحقيق أطماعها مما أثار شكوك العراقيين من توجهاتها، فانعكس ذلك على طبيعة العلاقات بينهما لاسيما مع الوجود الكردي على جانبي الحدود الذي شكل عاملا استفزازيا لقادة تركيا لاعتقادهم بان اي محاولة لضم الموصل وكركوك هي بداية للانفصال وإعلان دولة كردية تهدد أمنها واستقرارها لاسيما بعد ان منحت الحكومة العراقية الحكم الذاتي للأكراد في المحافظات الشمالية الثلاث عام 1970 (Beck,1981,p.266).

لذلك شهد البلدان في عقد السبيعينات من القرن الماضي شداً وجذباً في علاقاتهما فمثلا عقد كل من العراق وتركيا في عام1976 اتفاقية لمد أنبوب النفط العراقي– التركي يبدأ من كركوك إلى ميناء جيهان التركي المطل على البحر المتوسط مقابل استجابة تركيا لطلب العراق بفتح الأجواء التركية، الا ان تلك العلاقات عادت وشهدت توترا بسبب بناء مشروع سدود الغاب GAPوالذي أدى إلى خلق حالة من التأزم بين البلدين بسبب معرفة تركيا لحاجة العراق للمياه للحد الذي طالب فيه المسوؤلين الأتراك بنفط الموصل مقابل المياه(سيف الدين، 2009، ص160) (محمود، 2012، ص162).

مما أسهم في زيادة تدخل تركيا في شؤون العراق واستمرار حكوماتها بتحين الفرص للمطالبة بحقوقها في ولاية الموصل فظلت تلك المسألة تثار من قبل المسوؤلين الأتراك، وظلت تركيا من خلال نشر تصريحات مسئوليها في الصحافة التركية بين فترة وأخرى وترددها في أوقات قريبة وتزداد كلما تعرض امن العراق لتهديدات داخلية وخارجية وتسعى على الدوام باستثمار ظروفه لصالحها من اجل تحقيق أطماعها مما أثار شكوك العراقيين من توجهاتها فانعكس ذلك على طبيعة العلاقات بينهما، وادت إلى تذبذب العلاقات بينهما (كما مر معنا).

ولعل حادثة مقتل عدد من أكراد تركيا دخلوا مسافة عشرة كيلومترات داخل العراق في منطقة العمادية كانت خير شاهد على تلك الأطماع، فقد وظفت حكومة سليمان ديميريل 1975–1979 تلك الحادثة وعبرت عن موقفها بشكل غير ودي وأعطت المشكلة أكثر مما تستحق وأراد ديميريل تصعيد الموقف وأحداث مشكلة مع العراق لحد التهديد باستخدام القوة مصرحا بالقول:" سوف لن تذهب دماء مواطنينا سدى وان تركيا قوة كبيرة"، بالمقابل حاول ألب ارسلان توركيش زعيم حزب الحركة القومي الاستفادة منتلك الحادثة لغرض التأثير على ديميريل والتدخل ليس لحماية أكراد تركيا فقط وإنما حماية تركمان كركوك فشاطر ديميريل في موقفه مما دفع

الأخير الى توجيه الاتهام للعراق بالامبالاة قائلا:"لا نستطيع تجاهل أنباء نقلت إلى العاصمة التركية حول معلومات تخص وضع التركمان وتفيد بان العراق متهما "(النعيمي، 2010، ص72). يتضح من ذلك أن الأطماع التركية بدأت تأخذ منحى أخر بالتذرع لحماية التركمان وفي ذلك عودة الى الخطاب الاتاتوركي.

ج /الأطماع التركية في مرحلة الحرب العراقية الايرانية1980-1988

أولت تركيا أثناء الحرب العراقية –الإيرانية أهمية كبيرة للوضع الإقليمي تحسبا من تأثيرات تلك الحرب على مصالحها الحدودية، اتساقا مع ذلك اتخذت تركيا موقف الحياد بقدر الإمكان من مجريات الحرب، حتى أنها رفضت تلبية رغبة إيران في إيقاف ضخ النفط عبر أنابيب النفط العراقي المار عبر أراضيها لضمان تحقيق مكاسبها الاقتصادية وكانت بمثابة مصدر لتوفير احتياجات العراق وإيران الاقتصادية(الناصري، 1990، ص 241).

مما دفع الحكومة التركية إلى ضرورة استغلال الظرف الذي يعيشه العراق واستثمار موقفه العسكري لاسيما بعد تحقيق إيران بعض المكاسب العسكرية في القاطع الشمالي خلال الحرب العراقية– الإيرانية في تشرين الأول من عام 1986، وازدياد الهجمات الإرهابية على الحدود التركية مما دفع الجنرال كنعان ايفرين رئيس الجمهورية التركية للمدة 1983–1989 للقول:" يجب ان يعرف الجميع ان هدفنا هو السلم في الداخل والخارج وهذا لا يعني أننا سنقبل بالسلام في أسوء الظروف وإلا فان الرد سيكون أقسى بكثير"(النعيمي، 2010، ص51). في إشارة واضحة لاستعداد تركيا التدخل عسكريا.

شاطر توركت اوزال رئيس الوزراء التركي آنذاك موقف ايفرين بالقول": لن يكون لدى تركيا أي أطماع بخصوص الموصل وكركوك وان لأنقرة الإمكانية لاعتماد نهج أكثر فاعلية اذ ما تعرض أمنها للخطر"(Saeed,2016,p.1).

لم يكتف الساسة الأتراك بحماية مصالحهم فحسب بل ابدوا استعدادهم للتعاون مع الولايات المتحدة من اجل ضمان مصالحها في المنطقة العربية ولتنفيذ ذلك قام وليام تافت W.Taft مدير وكالة المخابرات الأمريكية آنذاك بزيارة مفاجئة لأنقرة في تشرين الثاني 1986 استغرقت 24 ساعة التقى فيها مع إبراهيم تورك كنجي وزير الأمن القومي التركي(آنذاك)بحضور السفير الأمريكي روبرت شتراوس في تركيا بشكل سري وفي أعقاب مغادرة تافت أعلنت وكالة الأناضول شبة الرسمية: "أن الزيارة كانت تتعلق بأسلحة الناتو" (سري الدين، 1997، ص88).

من جانب آخر بدأت الصحافة التركية بتوظيف تلك الأحداث وقادت حملة للتذكير بخلفية النزاع التركي العراقي حول ولاية الموصل والمضايقات التي يتعرض لها التركمان في كركوك فأصدر مجلس البرلمان التركي آنذاك بياناً أكد فيه:" أن تركيا لن تبقى غير مهتمة بمسألة كركوك"، ونشرت جريدة ترجمان في 27 تشرين الثاني 1986، تصريحاً لوزير الدولة كاميران أينان جاء فيه: "يجب عدم التخوف من التحدث عما سمعناه عن كركوك فعندما تتقاطع مصالح تركيا فإنها ستتخذ التدابير وكما فعلت في قبرص بإمكانها أن تفعله في إيجة وسوريا وكركوك"(النعيمي، 2010، ص). جاء هذا التصريح تأكيدا لتصريح ايفرين السابق.

على اثر ذلك التصريح زادت الصحافة التركية من حملتها الإعلامية للمطالبة علنا بقيام عمل تركي عسكري لإعادة الموصل وكركوك إلى حظيرة تركيا كما فعلت في قبرص، ففي مطلع عام1987ووظفت الأخبار التي تناقلتها وكالات الأنباء العالمية باحتمال قيام القوات الإيرانية بهجوم على مدينة البصرة، فنشرت جريدتا حريبت وترجمان في الثاني من شباط 1987 تصريحاً لـ علي كوج رئيس حزب العمل القومي التركي قال فيه: "أن منطقتي الموصل وكركوك تقعان ضمن حدود الميثاق القومي لتركيا ولدى تركيا مصالح اقتصادية كبيرة هناك ويجب أخذ الموصل وكركوك كما فعلت بريطانيا التي حصلت على جزر الفوكلاند" (الناصري، 1990، ص ص 240–241) ولعل هذا التصريح محاولة للحد من التصعيد الإيراني في المنطقة.

وبعد مرور عامين على تلك الاحداث تم الكشف عن خفايا زيارة تافت والدوافع الحقيقة الكامنة وراءها والتي تداولتها الصحافة التركية11 في آذار عام 1988 بخبر مفاده: "أنتافت كان يحمل معه خطة للاستيلاء على الموصل وكركوك"، وأضافت: "أن المحادثات التي جرت في اللقاء الثنائي كانت تدور حول الاستعدادات التي يستوجب تهيئتها فيما إذا هددت القوات الإيرانية منابع نفط الموصل وكركوك فعلى القوات التركية التحرك بسرعة لتعبر الحدود وتضع المنطقة تحت سيطرتها وفي هذه الحالة ستقوم إيران بقصف المنطقة بالصواريخ ردا على هذا العمل وستعلن للعالم بان القوات التركية قد احتلت المنطقة وبالتالي سيجتمع مجلس الأمن ليبحث موضوع الاجتياح الا انه لن يستطيع الوصول لاتخاذ أي قرار بسبب الفيتو الأمريكي"(النعيمي، 2010، ص106).

يتضح من تحليل الخطاب التركي فيما يخص الموصل أن القضايا الجوهرية بقيت كما هي وتتمثل بعدة مزاعم منها منع قيام دولة كردية أولا، والأطماع الاقتصادية في الموصل فهي غنية بالموارد الطبيعية فضلا عن موقعها التجاري ثانيا والحفاظ على التوازن الإقليمي في المنطقة ثالثا.

د/تركيا وحرب الخليج الثانية عام 1990- 1991:-

منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتى تاريخ قريب واصل الزعماء الأتراك ورؤوساء الوزارات بمطالبتهم بالموصل بتصريحاتهم وتوجهاتهم فقد تزامنت عودة طرح موضوع استعادة كل من الموصل وكركوك إلى تركيا مع دخول العراق إلى الكويت في2 آب عام 1990 فطالب اوزال كل من جنرال القوة الجوية وقائد الجندرمة على ضرورة فتح جبهة ثانية مع العراق والتأكيد على ضرورة:" تهيئة كادر عسكري ماهر يمتلك القدرة مستعد للدخول إلى شمال العراق والبقاء لسنوات عديدة"، ولعل ما نشر في صحيفة حريت أكد تلك الحقائق بالقول:" ان العراق يعد الكويت احد نواحي بغداد وبناء عليه أليس من حقنا ان تكون الموصل وكركوك أراضي تركية"، وذكر احد نواب حزب الوطن إلا مقائلا:" إذ كان العراق يريد حدوده القديمة فنحن أيضا نريد حدودنا "، أما توركش فقد عاد للتلويح مرة أخرى لمسالة تركمان العراق وقال:" يجب على الحكومة ان تتحدث عن المجازر المقامة ضد الأتراك في العراق"(النعيمي، 2010، ص106).وهنا وصل التصعيد ذروته في مواقف تركيا تجاه العراق كونه صدر من قادة العسكر الذين يعرفون بالدولة الخفية في تركيا وبتأييد الأحزاب والرأي العام.

فطرح اوزال قبيل اعلان دول التحالف الحرب على العراق في 15 كانون الثاني 1991اقتراحاً قدمه الى الفريق أول نجيب تورمتاي رئيس الأركان التركي أمكانية دخول القوات المسلحة التركية إلى شمال العراق وصولاً إلى الموصل وكركوك مع بدء قوات التحالف الثلاثيني بدخول الأراضي العراقية، تحت ذريعة وضع أكراد العراق وحزب العمال الكردستاني (pkk)وبإشراف تركيا والمطالبة من جديد بحقوقها المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك من وجهة (نظره) (Blank and other)(Makovsky,1999,p.1) .,1993,p.45

من جانب آخر أعرب اوزال عن ارتياحه لاتخاذ تركيا قرار انضمامها إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الرئيس العراقي صدام حسين، لاعتقاده بإمكانية حصول تركيا على دعم الولايات المتحدة الأمريكية، الا ان قراره بدعم جهود التحالف المناهض للعراق أثار معارضة العديد من الأتراك والمعنيين بالشأن التركي على المستوى الرسمي والشعبي وطرح كموضوع للنقاش نظرا لتجاهل أوزال سياسة أنقرة التقليدية والمتمثلة في عدم التدخل في نزاعات الشرق الأوسط الا انه راهن أمام منتقديه على قراره قائلا ":"سنكسب ثلاثة مقابل واحدة"، متحدثا عن المكاسب التي يمكن الحصول عليها أولا الدعم الأمريكي، والتخلص من نظام بغداد **ثانيا** والسيطرة على المناطق الشمالية من العراق ويقصد من وراء ذلك الموصل وكركوك ثالثا(Makovsky,1999,pp.3-4).

ان دفاع اوزال عن وقوفه إلى جانب قوات التحالف الثلاثيني جعل البعض يعتقد بأنه يقود حربا وشيكة من شأنها أن تعيد رسم خريطة المنطقة وأنه يأمل من ذلك عودة الموصل وكركوك وهي المناطق التي كانت الدولة التركية الناشئة تدعي بعائديتها منذ أوائل عشرينيات القرن الماضي، وفي تبرير آخر لسياساته ذكر أوزال قائلا:"هذه المرة نريد أن نكون على الطاولة وليس على القائمة"(Moseley,1991,p.1).بدئ ذلك واضحا من خلال موقفه من حرب الخليج الثانية والتي كشفت عن نوايا اوزال وموقف حكومته من العراق بدلالة توجيه ضربة قاسية للاقتصاد العراقي وذلك بمنعه مرور النفط العراقي إلى ميناء جيهان ووضع قاعدة انجرليك تحت تصرف قوات التحالف الثلاثيني.

ووجد اوزال في ذلك فرصة كبيرة لتركيا لاستعادة الموصل معبرا عن التوجه المستقبلي لبلاده في أثناء حرب الخليج بالقول:" بعد انتهاء هذه الحرب لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه إذ ما أخذنا في الاعتبار كل الحقائق التاريخية في المنطقة فقد يكون بإمكاننا جلب السلام إلى المنطقة وارى ان على القوى الأخرى من خارج المنطقة ان تسهل لنا هذه المهمة"(فيصل، 2009، ص27)(Blank and other ,1993,pp.45-46).بذلك ارادات تركيا إثبات وجودها من خلال لعب دور إقليمي جديد في المنطقة بدعم دول حلف الناتو.

على الرغم من ذلك باشرت وسائل الإعلام التركية بحملة إعلامية على نطاق واسع شددت على ضرورة استعادة الموصل وكركوك معززة ذلك بالأدلة والوثائق الداعمة لمطالبات الأتراك وقد ألمح أوزال إلى حقوق تاريخية سابقة في كركوك والموصل، وتم خلال الحرب التوصل الى اتفاق سري بينه وبين الرئيس الأمريكي جورج بوش(الابن) بشان الموصل وكركوك ووفقا لذلك الاتفاق وعد بوش بان الحدود التركية ستكون من مدينة الموصل مؤكدا لاوزال على ذلك بالقول:" انه حقك" من اجل ضمان المصالح الاميريكية في تركيا، لذا لم يكن لدى اوزالأدنى شك في ذلك لأنه سبق وان تم مناقشة هذا الموضوع ونظم اجتماعا طارئا في أنقرة الا انه لم يحصل على تأييد المؤسسات التركية الرئيسية لاسيما رئاسة الأركان العامة التي شعرت بنوايا اوزال لسحب البساط من تحت أقدامهم، فقد أعلنت ورمتاي رفضه للحد الذي قدم استقالته عندما لمس إصرار اوزال دخول الموصل فوافق الأخير على ذلك وتم إحالته على التقاعد، كونه رفض التقدم نحو الموصل وكركوك ضمن ما سمي بخطة أوزال" العثمانية الجديدة" لإقامة دولة تركيا

الكبرى(Orakoğlu,Yenişafak,2017)(Zengn,sabah ,2016).

فحاول اوزال إقناع المعارضين بخطته مقدما وعدا بإحباط أي محاولة لتشكيل دولة كردية في شمال العراق وحماية الاقلية التركمانية الموجودة في كركوك وذلك لتحقيق هدفين من اجل تمكين تركيا من ممارسة نفوذها في الشؤون الكردية أولا والتحقق من قوة العراقيين ثانيا. وفي محاولة لانجاح خطته – بعد فشله في اقناع المؤسسة العسكرية – قدم مشروعا إلى البرلمان بهدف تخويله الصلاحيات العسكرية وإعطاء حكومته السلطة في إعلان الحرب وإرسال الجنود إلى دولة أخرى، الا ان قراره هذا واجه معارضة حتى من أعضاء حزبه الى جانب معارضة بقية الأحزاب فتم سحب المشروع من اوزال نفسه (الداقوقي، 2001، ص365) (Blank and other ,1993,p.46). وهنا مرة اخرى يعود الخطاب التركي الى ثوابته القديمة، في الحقوق التاريخية والتوزيع العرقي، والزعم بالخوف من الدولة الكردية المزعومة.

فبدء اوزال يغرد بعيدا عن السرب فى مؤتمر صحفى عقده فى عام 1991 بعد حرب الخليج بالقول": على تركيا ان تترك سياساتها الخارجية السابقة السلبية والمترددة " سعيا فى الحصول على مكاسب أخرى، فاقترح القيام بخطة عسكرية لإحباط أي محاولة قد يقوم بها الأكراد من اجل السيطرة على تلك الأراضى فيما إذ انهار العراق، وهى حقيقة كشفها تصريح تورمتاي والذي سبق وان جاء فيه:" جرت عدة لقاءات مع رئيس الجمهورية تناولنا فيها إجراء تحركات برية خارج الحدود وتم تحديد الأهداف وإعداد التحضيرات الخاصة، وفى هذا المجال تم التذكير بموضوع الميثاق الوطنى الذي نص على وجود كل من الموصل وكركوك داخل الحدود القومية التركية " (الصالح، 2012، ص ص266–267) مما يدل على سياسة تركيا الازدواجية فيما تظهره وتعمل به على وفق مصالحها.

ونظرا للتداعيات التي أفرزتها حرب الخليج الثانية من نزوح أكثر من نصف مليون كردي الى تركيا منذ آب 1991 وحتى العام 2003 قامت القوات التركية بعدة عمليات عسكرية مما وفر لها فرصة التوغل في الأراضي العراقية تحت ذريعة مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني فعمدت تركيا في عام 1994 الى إنشاء مواقع عسكرية دفاعية ومعسكرات تدريب في شمال العراق مثل مناطق بامرني وزاخو ودهوك تحت ذريعة التصدي لحزب العمال الكردستاني (Unver,war on the rock,2015,p.1).

كانت تلك العمليات العسكرية تنفذ بإرادة تركية دون أدنى رعاية من جانبها بان ذلك يشكل انتهاكا صارخا لحرمة أراضي العراق وسيادته، فعلى سبيل المثال عملية الفولاذ عام 1995 مع ان الهدف المعلن منها مطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني الا ان ذلك لا ينفي وجود أهداف خفية أخرى ترتبط بموقف تركيا تجاه مسالة الموصل بدلالة مطالبة رئيس الجمهورية ديميريل في 3 أيار 1995 بـ "إعادة ترسيم الحدود" بين تركيا والعراق مع مغادرة القوات التركية الأراضي العراقية وطالب باسترداد إقليم الموصل بشرط ان تنتهي حدود تركيا حتى نهاية خط نفط الموصل كركوك بحجة منع تسلل متمردي حزب العمال الكردستاني عبر الحدود الحالية"(Bakey,2005,p.5)فكانت هذه بداية جديدة لمطالبة تركيا بولاية الموصل وهكذا يضاف عنصر جديد للضغط بشأن ضم الموصل، موجه هذه المرة للمعارضة التركية التي رفضت المخاطرة العسكرية، الا وهو الخوف من حزب العمال الكردستاني.

كما أدلى ديميريل بتصريح في صحيفة استانبول جاء فيه:" لقد كانت الموصل داخل أراضي الدولة العثمانية ولو كان هذا المكان جزءا من تركيا لاحقا فلن تكون هناك مشكلة تواجهنا في الوقت الحاضر"، مما أثار ردة فعل عنيفة لدى الجانب العراقي آنذاك فجاء رد الحكومة العراقية بالرفض وذكرت:" ان العراق يرفض أي خطوة انفرادية من شانها ان تخرق الحدود الوطنية وان العراق سيقاوم هذا النوع من الأعمال بالوسائل المشروعة "(معوض، 1998، ص ص40–41).

رافق ذلك رفضا دوليا دفع ديميريل إلى التراجع عن موقفه فصرح:" ان الحديث عن تغير الحدود يجب ان يجري من خلال الحوار والتنسيق مع الدول المعنية"، الا ان هذا التصريح اخفق في تهدئة الأجواء بين البلدين(نور الدين، صحيفة الحياة، ايار 1995)، نتيجة لذلك اضطر ديميريل الدافع عن نفسه وكعادة سياسي تركيا بالقول:" لقد أسيء فهم التصريحات التي أشرت إليها والتي تخص الحدود بين تركيا والعراق وأثارت مشكلة "، محاولا نفي:" ان يكون لدى تركيا ادعاءات إقليمية بشان أي من جيرانها بما فيهم العراق لقد تم تسوية مسالة الموصل 1926 ولم تعد الان في جدول أعمال السياسة الخارجية التركية وليس لدى تركيا سياسة ترتيب الحدود آو خطط لإعادة النظر في هذه المسائل" وعلى اثر ذلك أعربت بغداد عن ترحيبها وردت على كلمات التهدئة بفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين "، كما نفى السفير التركي في إيران آنذاك وبشكل صريح بعدم:" وجود اي نيه لتركيا لاحتلال الموصل ". (Pipes,1995,P.1)جاء هذا التصريح للتقليل من أي تأثير جيوسياسي على الصعيد الاقليمي.

عند تسلم حكومة الرفاه– الطريق الصحيح حزيران 1996–حزيران 1997سدة الحكم ونظرا لاختلاف طبيعة الائتلاف الحكومي كان موقف حكومة نجم الدين اربكان من القضايا المتعلقة بالعراق محدداً نتيجة الضغوط العلمانية والعسكرية التي قيدت تحركاته

الخارجية والذي يمكن تفسيره في ضوء توازنات القوة داخل حكومته بينه وبين تانسو تشيلر وحزبها، فحذرت الأخيرة والتي كانت تشغل منصب وزيرة الخارجية التركية في حكومة اربكان زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني في يوم 21 اب 1996 من التعاون مع حزب العمال الكردستاني مؤكدة بالقول:" ان اتصالات كهذه تاتي تماما في غير محلها "(سري الدين، 1997، ص97)(معوض، 1998، ص149). كانت تشلير تقصد من وراء ذلك تحذير حكومة اربكان التي سعت إلى ايجاد حل لمشكلة الأكراد من منطلق "الأخوة الإسلامية".

مع احتمالية عدم استقرار الوضع في شمال العراق فمن المتوقع ان تواصل تركيا سياستها القائمة على تغليب أسلوب الحسم الأمني والعسكري في التعامل مع مشكلة الأكراد فقد أعلن الجيش التركي يوم 10 حزيران 1997إنشاء "منطقة أمنية " داخل الأراضي العراقية المحاذية للحدود التركية وكانت الغاية من ذلك إعادة إحياء الحلم التركي بالسيطرة على مدنيتي الموصل وكركوك وتوجيه ضربه لحزب العمال الكردستاني ومن ثم إضعافه(بيار، 2009، ص ص142-147)(bakey,2005,p.5).

لذلك نجد ان الحكومات التركية تتعامل مع المشكلة الكردية بشكل صارم لأدارك السياسيين الأتراك لخطورة هذه المسالة مما يفسر التأرجح في سياساتها بين بدائل عدة في التعامل مع أوضاع شمال العراق وانعكاساتها على مشكلة الأكراد في الداخل التركي، فاعتمدت إجراءات استخباراتية لاعتقال عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني وإنهاء التمرد الكردي فضلا عن إجراءات عسكرية منها إنشاء وجود عسكري في محافظتي دهوك وأربيل قبل غزو العراق عام 2003(فيصل، 2009، ص ص 32-33).

هذا يفسر وجهة(نظر) السياسيين الأتراك والعسكر لاعتقادهم أن لديهم مجموعة من الحقوق في الموصل وإنها تخولهم بان يكونوا اصحاب كلمة في أي موضوع يتعلق بها، لاسيما وان مصدر مشكلة الموصل في التصور التركي يعود لانتهاك بريطانيا لهدنة مودروس(نوفل، 2010، ص69).

على العكس من ذلك هناك من يعتقد أن قلق أنقرة لا يتعلق بالأمن الوطني والسلامة الإقليمية لتركيا بل هو جهد لتوسيع وتامين المعادلة الناشئة حديثا في العراق بعبارة أخرى أن النية التركية هي عدم تغير الحدود ودمج الموصل في أراضيها وتهدف ببساطة إلى أن يكون لها رأي في إعادة تشكيل العراق ويبدو هذا المفهوم مطابق تماما للنهج الديناميكي الذي نادي بها وز الفتره حكمه وأكد عليه بإصرار "عالم تركي من البحر الادرياتيكي إلى سور الصين العظيم" والهدف من ذلك حسب وجهة النظر التركية لم يقتصر على توسيع الأراضي التركية فحسب بل توسيع النفوذ التركي وعدم الاكتفاء بالتوسع الفعلي فقط بل التوسع الاقتصادي والثقافي(Özey,Turkish daily news ,oct.2016).

ومما يؤكد ذلك مطالبة السياسيين الأتراك بحقهم في الموصل وكركوك واصراهم على ذلك فقد ذكر احد المؤرخين الأتراك قائلا": إن المناطق ذات الغالبية التركمانية في العراق تعرضت لتغييرات ديمغرافية عقب الحرب العالمية الأولى على يد بريطانيا التي رفضت الاستفتاء على مصير الموصل خشية إلحاقها بتركيا، مؤكّدة أن أربيل وكركوك كانتا تركمانيّتين حتى قبل دخولهما تحت السيادة العثمانية"، وقال الأستاذ في جامعة إستانبول ميم كمال أوكة": إن كركوك تعرضت لتغيير ديمغرافي من خلال توطين الأكراد والعرب في المدينة بعد الحرب العالمية الأولى"، وأكد أوكة أن ":القوات البريطانية وطنت أكرادًا في العديد من المناطق ذات الغالبية التركمانية فى العراق، وأخرجت سكانها الأصليين من التركمان إلى مناطق أخرى"، وأشار إلى أن": البعثات الأجنبية المهتمة بالمنطقة وخصوصاً البعثات البريطانية والفرنسية والألمانية أجرت إحصاءً على الأساس الإثنى فى ولاية الموصل"(بيار، 2009، ص161)، يتضح من ذلك ان المزاعم الرسمية حول الموصل لم تقتصر على السياسين فحسب بل حتى على مستوى الاكاديمون الاتراك.

د /الموقف التركي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003:-

مثل الغزو الامريكى على العراق اكبر اختبار للسياسية الخارجية التركية لاسيما قبيل انتخابات 2002 وما بعدها فقد تم رفع شعارات ضمن الحملة الانتخابية المطالبة باسترداد الموصل وكركوك وهذا ما ترجمه بولنت أجاويد رئيس الحكومة:" أن الموصل وكركوك أمانتان لدى الحكومات العراقية المتعاقبة وقد آن الأوان لاستردادهما إذ ما تم تقسيم العراق "(05 Jan 2005, paticik.com). على مايبدو من هذا التصريح أن سياسى تركيا لم ولن يعترفوا بالمواثيق والمعاهدات الدولية بدلالة إصرارهم على عد الموصل وكركوك أمانة لدى العراق ولابد من استرجاعها بعد مضي قرن من الزمن.

الا ان وصول حزب العدالة والتنمية المنشق من حزب الرفاه الإسلامي المحظور إلى السلطة منذ تشرين الثاني 2002 أثار العديد من التساؤلات فيما إذا كان فوزه في الانتخابات يمثل تحولا أساسيا في السياسة الخارجية التركية وفي تغير الهيكل السياسي التركي وتنفيذ إصلاحات جديدة هامة لاكتساب المواطن التركي زيادة كبيرة في الحقوق والحريات وإجراء إعادة تشكيل دور الجيش في المجتمع التركي فكانت تلك هي العوامل الكامنة وراء عدم رغبة الحكومة التركية الجديدة في فتح جبهة شمالية للقوات الأمريكية

في آذار 2003 لضرب العراق(MarkistTutum ,31 Ekim 2016).

تأسيسا على ذلك بدأت حكومة العدالة والتنمية أولى خطواتها لمواءمة السياسة الخارجية التركية مع سياسة الاتحاد الأوروبي بما في ذلك سياستها تجاه العراق، فبعد احتلاله لم تتغير السياسة الخارجية التركية تجاه الموصل وكركوك فحاولت إرسال قوات حفظ السلام إلى المنطقة بشرط تفويض من الأمم المتحدة الا ان ذلك لم يحدث، ان ابرز مخاوف تركيا من الحرب هي تقويض وحدة العراق مما يعني تقويضا لقدرة تركيا على الالتزام بشكل كامل في خطتها لاستعادة الموصل وكوكرك قبل الحرب.(Koyunlu,DevrimciMarksizm ss.99-102.).

فلاتزال القضية الكردية عاملا فاعلا، وتشكل مصدراً قلقاً في الإستراتيجية التركية رغم الهدوء الذي استمر ثلاث سنوات بعد اعتقال اوجلان –والذي شكل نقطة تصادم مع حلم الاستقلال الكردي وقيام دولة كردية – وبعيدا عن احتمال قيام دولة كردية فسر آخرون ان نفط المنطقة يشكل عامل جذب لها كونها تفتقر لهذه الثروة، اذ لا يمكن تغطية سوى 11% من احتياجاتها من النفط الخام وان حقول كركوك يجعلها مكتفية ذاتيا(Danforth , Oct.2016) (Oran,2017,P.1).

ولعل تصريح عبد الله غول رئيس الوزراء للصحافة يؤكد ذلك إذ قال": سنأخذ حق تركيا من البترول هناك من الموصل وكركوك سنأخذه ضمن إطار حقوقي" ثم عاد غول ليوضح ذلك في 25 أيلول 2003 قائلا": إن بلاده ستطالب السلطات العراقية بحقها من النفط العراقي بحسب الاتفاقية الموقعة بين البلدين العام1951"مشيراً إلى": أنه من المحتمل أن تتم المطالبة بالكمية التي لم تحصل عليها تركيا من حقها في النفط العراقي"، مضيفا: إن تركيا لن تتنازل عن حقها بهذا الموضوع موضحاً أنه بحسب اتفاقية لوزان واتفاقية أنقرة لعام 1926، فأن تركيا ستحصل على نسبة 10 % من النفط العراقي لمدة 25 عاماً لقد سددت الحكومة العراقية العائدات النفطية للمدة من 1931 – 1950 أي لمدة عشرين عاماً لكنها لم تسدد أي شيء لعائدات النفط في المدة من 1951 – 1959 " (قورباني، 2017، ص)(مركز الهدف للدراسات، 2015). اعتمد غول في مطالبته بنفط الموصل على بنود المعاهدة إذ لم تتم كما هو متفق عليه بالتالي فان تركيا غير ملزمة بها ولها الحق باستعادة الموصل.

لاسيما وان الواقع العراقي الجديد الذي ينذر بالتقسيم وتداعياته على الوضع الإقليمي، قد شجع تركيا على التهديد بإلغاء اتفاقية عام 1926 التي تم بموجبها تسليم ولاية الموصل إلى الحكومة العراقية، وذلك في حال تقسيم العراق، وأعلن غول": ان تركيا ستلغي الاتفاقية التي سَلّمت بموجبها الموصل إلى الحكومة العراقية في إطار عراق موحد غير مقسم وبالتالي فإن حدوث أي تقسيم سيترتب عليه إلغاء هذه الاتفاقية، ويعود لكل طرف الحق في المطالبة بنصيبه في الموصل وهو ما يعني إعادة رسم حدود جديدة للعراق، " مضيفا ": ان حدوث أي شيء من قَبيل التقسيم سيجعل الاتفاقية لاغية"، وأضاف": لان تداعيات تقسيم العراق لن تكون على غرار ما حدث عند تقسيم الاتحاد السوفيتي أو تشيكوسلوفاكيا"(قورباني، 2017، ص3) (Najim,2017,P.1).في تلميح للمطالبات الكردية بضم كركوك وأراضي عراقية لكردستان مما سيؤدي للقيام دولة على حدودها الجنوبية.

أخيرا فان البحث في المنظور التركي للموصل يثير مخاوف كبيرة منها أن ذلك الخطر الذي تمثله تركيا على العراق قد بقي ماثلا رغم انقضاء مدة طويلة على زوال الدولة العثمانية وتشكل كيان تركيا المعاصرة، وتسوية مشكلة الموصل رسميا من خلال عصبة الأمم وتوقيع تركيا لاتفاقيات متعددة مع العراق تعترف بموجبها بسيادته وحدوده المعاصرة. إلاأن قوة العراق ووحدة شعبه ووعيه بقيت هي السور الحامي لهذا البلد إن شاء الله.

الخاتمة:-

بعد الانتهاء من هذا البحث تم التوصل إلى عدة استنتاجات وهي :

1- يتضح أن أهمية موقع العراق الاستراتيجية وامتلاكه ثروات نفطية جعلته منطقة جذب حيوية لدول كبرى منها تركيا فهي دولة إقليمية تمتلك مشروعاً إقليمياً قائماً على تحقيق المكانة الإقليمية والدولية والمصالح السياسية والاقتصادية، فعد العراق محورا لتحولات كبرى ومتسارعة طوال القرون الماضية مما ترك أثرا في منافسة القوى سواء الإقليمية أما لغربية عليه فظلت الموصل خلافا لبقية الولايات العثمانية محورا لأطماع متواصلة لا تكاد تخفت يوما حتى ترتفع في ايام أخرى بالرغم من ان معاهدة 1926 حسمت موضوع ولاية الموصل.

2- لم تعد مسألة الموصل مجرد قضية عائدة للتاريخ والمؤرخين والفارق بين ديميريل ورؤساء الجمهورية التركية السابقين، انه أدلى بكلامه علناً. ليكون بذلك وثيقة تاريخية عما تضمره تركيا لعدد من الدول المجاورة لها، ومعظمها معادٍ لها ويعد هذا مؤشرا على رغبة تركيا في إخضاع شمال العراق لنفوذها لتمثل نهجاً وإستراتيجية في السياسة الخارجية.

3- تنطلق إستراتيجية السياسة التركية من مبدأ منع قيام دولة كردية في شمال العراق أولا، والحفاظ عليها من أي تغير ديمغرافي

ثانيا، فكانت مشكلة الموصل التي حدثت بين تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا أثبتت بأنها قضية شائكة بين الجانبين بعد الحرب العالمية الأولى ونقطة ساخنة في القضايا الإقليمية بين إطماع توسعية واقتصادية.

4- لم ينس الزعماء الأتراك معاهدة لوزان التي ثبتت الحدود الجغرافية للدولة التركية الحديثة وأجبرتها على التخلي عن الأراضي التي كانت تحت سيطرتها؛ لذلك فلم يكن غريبا أن يبعث اردوغان برسالة تاريخية وسياسية في اجتماعه مع رؤساء البلديات الى الخارج قبل الداخل باهتمام تركيا بالتخلص من أثار الاتفاقية واستعادة حقوقها التي اغتصبها الحلفاء، وان تلك المعاهدة كانت غير منصفه، لذلك اتبعت تركيا عدة صيغ وثوابت في سياستها تجاه العراق وكان في مقدمة تلك الثوابت منع قيام دولة كردية وحماية التركمان وضمان مصالحهم.

5-يسعى هذا البحث للتأكيد على حقيقة فحواها أن الأتراك تخلوا عن كل ولاياتهم العثمانية وعن تاريخهم الإمبراطوري الديني والثقافي ونبذوا كل ما يمت للعثمانيين، فلماذا اذن هم يتشبثون بولاية الموصل، اذا الأمر في حقيقته لا علاقة له لا بالتاريخ ولا بالتقاليد وإنما بالمكاسب الاستراتيجية والاقتصادية التي يمكن ان تجنيها تركيا من ذلك، ليس أكثر أو اقل، إلا أن العراق باق بأبنائه من الفاو وحتى زاخو، والدماء التي سالت سواء على ارض الموصل أم على ارض البصرة هي دماء واحدة أسست لبلد ضارب الجذور في التاريخ لا تهزه أو تغير ثوابته أي ريح مهما كانت عاتية.

المصادر والمراجع

احمد، ابراهيم خليل، جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، دار ابن الاثير،(الموصل :2010).

امين، شاكر واخرون، تركيا والسياسة العرقية، (مصر: د.ت).

بابلا، دلشاد م. صالح ، موقف جريدة ميلليتMilliyet التركية من الحركة الكوردية وثورة ايلول في العراق 1958-1961، مجلة العلوم الانسانية، مجلد 4، ع 3، جامعة زاخو، 2016 .

الجاسر، محمد طه، تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب، (دمشق: 2002).

حسين، فاضل، مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الانكليزية –التركية في الراي العام، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، 1955

.....، محاضرات عن مؤتمر لوزان واثاره في البلاد العربية، مطبعة نهضة مصر، القاهرة، 1958

خليل، شذى، هل تستعيد تركيا امبراطوريتها بانتهاء معاهدة لوزان 2023، مركز روابط، 17 تموز 2017.

الداقواقي، ابراهيم، صورة الاتراك لدى العرب، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت:2001).

.....، اكراد تركيا، دار المدى، (دمشق:2003).

سري الدين، عايدة العايد، دول المثلث بين فكي الكماشة التركية الإسرائيلية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر(بيروت:1997) .

سيف الدين، بيار مصطفى، السياسة البريطانية تجاه تركيا واثرها في كوردستان 1923-1926،دار سبيريز،(دهوك:2004).

.....، تركيا وكوردستان العراق الجاران الحائران، دار الزمان،(دمشق :2009).

عقراوي، منهل الهام عبد ال عزو، العلاقات التركية-الايرانية 1979-1989/ اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الموصل، 2008.

الصالح، منال، نجم الدين اربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997، الدار العربية للعلوم ناشرون، (بيروت:2012)

الصوفي، علي حمزة عباس، العلاقات التجارية بين العراق وتركيا 1926-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب جامعة الموصل،2004.

عبد الرزاق، عبد القادر، السياسة الخارجية التركية تجاه العراق 1958-1967، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004.

غدير، غازي فيصل، سياسة تركيا تجاه العراق 1991-2003، مجلة كلية المامون،ع14،بغداد،2009.

قورباني، عارف، كورستانية ولاية الموصل في تقرير عصبة الامم المتحدة تهديد تركيا بضم الموصل، مدونة الجرس،2017.

محمود، احمد عبد العزيز، تركيا في القرن العشرين، دار الكتب والوثائق القومية،(بغداد :2012).

معوض، جلال عبد الله ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية –التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت:1998).

الناصري، خليل ابراهيم، التطورات المعاصرة العلاقات العربية-التركية، دار الكتب والوثائق،(بغداد : 1990).

النعيمي، احمد نوري، العلاقات العراقية- التركية الواقع والمستقبل، دار زهران،(عمان:2010)

نور الدين، محمد ،مطالبة ديميريل بتعديل الحدود مع العراق : أنقرة تتكأ جروح الحرب العالمية الأولى، صحيفة الحياة، 1995/5/15،ع 172.

نوفل ، ميشال، عودة تركيا الى الشرق الاتجاهات للسياسة التركية،(بيروت:2010).
الحسابات التركية الخاطئة في شمال العراق، مركز الهدف للدراسات،2015

AL-Ghurairy , Muhammed Yass ,The Constant and Variale in Turkish Political and Interests in Iraq Beyond ISIS : Afuture Vision., Aralık,2017,1(3)

Aydin ,AlevDilek,Mosul Question (1918-1926), Master of Arts, Bilkent University ,Ankara,June 2004.

Bakey , Henri, Turkey and Iraq the Perils (and Prosects) of Proximity ,Special Report, Unitied States Ins.,of Peace 141,July 2005

Beck , Peter ,A tedious and perilous controversy Britain and settement of Mosul dispute 1918-1926 ,journal of middle east studies ,vol.17,issue2,1981.

Blank , Stephen J. ,Stephen C. Pelletiere ,William T. Johnsen , Turkey's Strategic Postion at Cross Roas of World Affairs ,3 Dec.1993 , Strategic studies ins..

-Bugra , Ekrem ,The Mosul Question ,A Clash for oil ,Daily Sabah, 2014.

Cengizçandar ,Are Turkish Leader ill-informed about their own history ,Al-Monitor,Oct.2016

Danforth , Nick ,Turkey's New maps reclaiming the Ottoman Empire ,Foreign Policy , 23 Oct.2016.

Davison, Roderic H., & Others, Turkish Diplomacy from Mudros to Lausanne in: The Diplomats (1919-1939), New Jersey, London, 1953

EFE , Recep ,and others ,Turkey at the Beginning of 21st Century : Past and Present , ST.Kliment Oriddiskiunversity Press , Sofia 2015.

H.A. kin Unver , Mosul : Turkey Fulcla Gap. War on the rocks , 22 Dec.2015.

Hale , William ,Turkish Foreign Policy 1774-2000, frank cass, London ,2000.

Keith , Berrie dale ,The League of Nation and Mosul ,Journal of Comperative Legislation and International Law , third : Series , vol.8,no.1, 1926 .

-Makko, Aryo, A rbitrator in a World of Wars : The League of Nations and Mosul Disputs 1924-1925 ,Diplomacy &Statecraft ,vol.21,Issue4,2010.

Makovsky , Alan ,The New Activism in Turkish Foreign Policy ,SAIS Review , vol.19, no.1,winter-spring 1999.

Moseley , Ray, Iraqi Defeat may what Turkey's Appetite for Oil rich province ,ChcagoTribuner , Jan 1991.

-Najim, Karim ,Turkey from (zero problems) to (YaHala problems),Medium,Jan 23, 2017.

-Nevin,çoşa, , Demirici ,Sevtap, The Mosul Question and Turkish Repblic : Befer and after Frontier Treaty 1926 , The Turkish yearbook ,vol.xxxv.,p.2004

Pipes , Daniel ,Hot Spot : turkey :Iraq and Mosul ,middle east quartaly ,sep.1995.

Saeed ,Yerevan, The Ottaman Experience in Mosul , The Washing ins.,2016

-Shields, Sarah, Mosul, the Ottoman legacy and the League of Nations, International Journal of Contemporary Iraqi Studies Volume 3 Number 2© 2009 Intellect Ltd

Sluglett , Peter ,The Kurdish Problem and Mosul Boundary 1918-1926 Britain in Iraq 1914-1932 ,(London:1976), Ithaca Press.

The League of Nations : Turkey vs Britain ,Time , 27 Oct.1924

The League of Nations : Turkey vs Britain ,Time , 27 Oct.1924.

Time for the UN. to Protect the Kurds in Iraq , the new york times , 24 Nov.1990.

Trader , Eastern, The Mosul Problem ,Journal Royal United Ins.,vol.71,Issue 481,1926.

VerdaÖzey , Does Turkey want to take Mosul? , Hürrıyet Daıly News ,15 Oct.2016.

Yilmaz , Hakan ,The Kemalist Revolution and the Foundation of one party Regim in Turkey : A Political Analysis , Ergun Özbuduna ,cılt.1 ,2008.

المصادر التركية

MusulSorunu ,18 Temmuz 2013 PerşemhteUnutulanlar.

LsezenKilic ,MusulSorunuvelozan ,Atatürk AraştırmaMerkezi Başkanlığı,2016.

Ahmet EYİCİL,Türkiye - Irakİlişkiler'indeMusulSorunu,KSÜSosyalBilimlerDergisi / KSU Journal of Social Sciences 12 (2) 2015.

H.SalitlZengn ,Asker Divenmesey :OzalMusul,Sabah ,27 |10|2016.
BülentOrakoğlu , özal ,Erdogan MusulveKerkük , Yenişafak ,4 Eki 2017.
İsmetİnönü, BülentEcevit'evasiyetetti: Musul'u al, 05 Jan 2005, paticik.com
Tuncay Alp, "MusulBizimdi" TeranesiveGerçekler ,MarkistTutum ,31 Ekim 2016.
OnurKoyunlu,Musul-KerkükaçılımıkarşısındaKürthareketiveTürkiyesolu ,DevrimciMarksizm ss.99-102.
The World Book Encyclopedia ,v.19 ,library congress,1976.
Baskın Oran,HerMusul-Kerkükdendiğindehortlayanulusalcıyalanlarıteşhirimdir , http://t24.com.tr

Mosul in the Turkish Political Discourse 1926-2003 Historical study

Manal Al- Saleh *

ABSTRACT

The problematic inheritance of the Ottomans for the republic of Turkey dominance and attainment of privileges in the region since 19th century Turkey's geographical closeness to Mosul and the mutual culture religious and ethnic feature between Turkish and Iraqi people were used as motives of provocation and chaotic atmosphere in the area by Turkey to acquire control over oil. Despite the acceptance of the League of Nations to keep the mandate of Mosul within the borders of Iraq in December 1925, however , Turkish leader continued their claims for Mosul since the founding of the Republic of Turkey until recently. The second Gulf War 1990 was seen as great opportunity for Turkey to restore Mosul in order to neutralize any attempt to form a Kurdish state in north Iraq and then demand by Suleiman Demeirel to draw the border btween Turkey and Iraq ,finally RecepTayyipEedogan ,who sent a historic and political message "Turkey's opponents have forced it to sign the Treaty of Severs and then the Treaty of Lausanne" he said ,expressing his regret :" the departure of the Turks from the reaty of Lausanne " , it is clear that the Turks ,after a century did not cope with the annexing Mosul to Iraq .

Keywords: Mosul, Treaty 1926, Turkish government.

* Department of History,Human college, Mosul University. Received on 21/6/2018 and Accepted for Publication on 22/5/2019.